الأنباء
الاثنين 23 سبتمبر 2013

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

إزالة إعلانات مرشحي البلدي خلال أسبوعين من تاريخ الانتخابات

انتهى اجتماع اللجنة المشتركة من وزارة الداخلية والبلدية لانتخابات المجلس البلدي 2013 الى الإسراع بإزالة إعلانات المرشحين خلال أسبوعين من ظهور النتائج. وقال مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح بعد ترؤسه اجتماع اللجنة بحضور الوكيل المساعد لشؤون الأمن العام، والمديرين العامين لمديريات أمن المحافظات ومديري بلديات المحافظات انه بناء على توصيات اللجنة المشتركة بالنسبة لعقود اللوحات التي تقوم بتركيبها وزارة الداخلية بأسماء المرشحين فإنه لا بد من الالتزام بأخذ براءة ذمة من البلدية تفيد بعدم الإضرار بالمرافق الخاصة من قبل الشركة فإن صرف مستحقات الشركة من قبل وزارة الداخلية مع حصر الاضرار بالمرافق الخاصة ان تقوم الشركة بإزالة الإعلانات خلال المدة المقررة من انتهاء الحملة الانتخابية، وان يتم تركيب اللوحات الإعلانية بأسماء المرشحين أمام أفرع الجمعيات التعاونية الرئيسية، المدارس، المساجد فقط على ان تتولى البلدية بالتنسيق مع الجهات المختلفة تقدير قيمة التلفيات التي يتسبب فيها المقاول لإقامة اللوحات الإعلانية الخاصة بأسماء المرشحين.

م. احمد الصبيح

العميري للإسراع في حل مشكلة منطقة الصوابر

قال مرشح الدائرة الأولى للمجلس البلدي حامد العميري انه سيعمل على اعادة الشكل الجمالي لعاصمة الكويت التي تركتها الحكومة مهملة على مدار سنوات حتى أصبحت مرتعا للعمالة الهامشية والمخالفين وموقعا لسكن العزاب في بعض المناطق كبنيد القار وشرق، مشيرا في الوقت ذاته الى استغرابه كيف ان الحكومة تترك العاصمة السياسية والاقتصادية في البلد والتي تضم معظم وزارات الدولة والشركات الحكومية الكبرى بلا أدنى تنسيق او اهتمام بشوارعها وتركيبتها ومبانيها.

حامد العميري

وأوضح ان تطوير العاصمة لا بد أن يأتي بشكل سريع ومحدد وحيوي عبر اقتراحات من شأنها أن تعيد الحياة الى العاصمة كما كانت قبل 30 عاما وإعادتها الى صورتها الباهرة التي عرف بها العالم منذ الستينيات عندما كانت تعرف باسم درة الخليج. ودعا العميري الحكومة العمل الى ايجاد حل وسريع لمنطقة الصوابر السكنية التي تقع في قلب مدينة الكويت، موضحا ان المنطقة تشهد حاليا اهمالا كبيرا وهي في حالة سيئة جدا بحاجة الى اعادة تنظيم وتطوير وهدم المباني السكنية القديمة وإنشاء مشاريع حيوية اما سكنية بطرق حديثة او مجمعات تجارية بعد الاتفاق مع أهالي الصوابر بالتقمين المناسب او ايجاد بدل سكن مناسب للعيش بحياة كريمة مع أسرهم وألا تترك مشكلتهم تتفاقم في ظل تزايد أسعار البيوت وتقليص الأراضي. وأشار العميري الى المباني المتهالكة في وسط العاصمة التي هي بحاجة الى اعادة ترميم مع تنظيم الشوارع التي لاتزال منذ أكثر من ربع قرن وهي على حالها على الرغم من وجود أفخم الفنادق والشركات التجارية الحكومية والخاصة في وسط العاصمة، متمنيا ان تكون هناك خطة شاملة لإعادة تنظيم العاصمة وترتيب مبانيها التجارية والحكومية لتكون واجهة الدولة لأي زائر أجنبي للعاصمة وألا تترك كما هي عليه الآن.

خلال ندوة نظمها تجمع الميثاق الوطني بعنوان "دور المجلس البلدي في التنمية"

كمال: نطالب بتعديل المخطط الهيكلي وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في حل المشكلة الإسكانية

دعا وزير البلدية الأسبق د.فاضل صفر إلى توسيع رقعة المجلس البلدي من خلال زيادة عدد أعضائه وإقرار المجالس البلدية في المحافظات، مشددا على ضرورة الوقوف ضد من يعمل لإفساد البلد ويسعى لتمرير مصالحه الخاصة متناسيا الناس ومصالح الوطن سواء في المجلس البلدي أو غيره، كاشفا النقاب عن وجود صراعات بين أصحاب المصالح الضيقة ومن يريدون التنمية الحقيقية، إضافة إلى وجود ممارسات شوهت من حقيقة المجلس البلدي وقللت من أهميته.

جاء ذلك خلال الندوة التي نظمها تجمع الميثاق الوطني في ديوانه بمنطقة الدسمة تحت عنوان «دور المجلس البلدي في التنمية» بمشاركة عضو المجلس البلدي السابق د.عبدالكريم سليم ومرشح الدائرة الأولى م.حسن كمال، ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي السابق عبدالوهاب الوزان.

من جهته، قال مرشح الدائرة الأولى لانتخابات المجلس البلدي م.حسن كمال ان من مسؤوليات الحكومة اختيار وزير متخصص للبلدية قادر على إدارة الوزارة بالشكل الصحيح، ولديه معرفة واسعة بالقوانين المتخصصة، وخصوصا أنه هو صاحب القرار النهائي استنادا إلى القانون 2005/5، معربا عن امله في أن تكون مخرجات البلدي على مستوى الطموح وأن يكون لدى المعينين توجه حقيقي نحو الإصلاح.

وفيما يتعلق بالمشكلة الإسكانية بيّن أن القطاع الخاص سيساهم في الحل بشكل كبير إذا تم توفير المناخ الملائم للمستثمرين وإقرار قانون يحدد نسبة ربح مجزية، وهذا يحتم على الحكومة التي تستحوذ على أكثر من 90٪ من مساحة الكويت أكثرها للقطاع النفطي اتخاذ قرار جاد يرقى لحجم المشكلة يقضي بتوفير الأراضي وسحب بعضها من جهات في الدولة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار العقارات وتضاعفها خلال السنوات الأخيرة.

د.عبد الكريم السليم ود.حسن كمال خلال الندوة

د.فاضل صفر بين الحضور (أنور الكندري)

صفر: زيادة عدد أعضاء "البلدي" وإقرار المجالس البلدية في المحافظات ضرورة مرحلية

سليم: القانون 2005/5 سلب الكثير من صلاحيات البلدي لصالح الوزير ونتوقع تعديله خلال السنوات المقبلة

وأشار إلى أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية غير قادرة على الإنجاز وحدها، على الرغم من توافر المال وتزايد النمو، مبينا أن المجلس البلدي السابق وفر مساحات تكفي لأكثر من 100 ألف وحدة، لكننا للأسف لم نجد على أرض الواقع ما يرقى لمستوى الطموحات.

وأضاف د.كمال أن هناك قضية أساسية مرتبطة بالقضية الإسكانية وهي القضية المرورية، حيث ان الشبكة في الكويت قديمة والحلول لاتزال ترقيعية، والطامة الكبرى أن المدن تبنى بموازاة تلك الطرق، وستتسبب بالضرورة في إحداث كثافة إضافية عليها، وهذا يستدعي حلولا عميلة بأسرع وقت ممكن.

وأكد أهمية إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية، والتصدي لمن يعملون في الظلام ووضع حد للواسطات واللجوء إلى بعض أعضاء مجلس الأمة، والضغط بالطرق السليمة على أصحاب القرار، فالمشاكل تفاقمت وازدادت نظرا لعدم اتخاذ قرار جريء، وعدم الشعور بالاستقرار السياسي في البلاد والإبقاء على المشروعات مودعة في الأدراج من دون الإسراع في تنفيذها.

وذكر أن الكويت بحاجة إلى الكثير من المشروعات التنموية كتطوير جزيرة فيلكا وتحويلها إلى منطقة سياحية تسهم في تشجيع المواطن على السياحة الداخلية التي لها إيجابيات كثيرة اجتماعية واقتصادية، إضافة إلى مشروعات الطاقة كإنشاء محطات لتوليدها وتقطير المياه واستخدام الطاقة الشمسية في تخفيف العبء عن الكهرباء.

وأشار إلى أن البلاد بحاجة أيضا إلى إنشاء مدن عمالية واستراحات على الطرق السريعة، وإطلاق مشروعات لإعادة تدوير النفايات من خلال الاستفادة من التقنيات المتبعة لدى دول العالم المتقدم، والاستفادة من هذه المخلفات في الإنشاء والمشاريع الكبيرة للمحافظة على البيئة.

وبيّن د.كمال أن هناك حاجة ماسة إلى بناء المستشفيات والمدارس والجامعات، حيث استطاعت الجامعات الخاصة أن تساهم في حل جزء من مشكلة التعليم العالي، إضافة إلى الاهتمام أكثر بقطاع الاتصالات الذي يعتبر مثمرا جدا، إلى جانب الكثير من المبادرات التي وجدت في هذا السياق والتي تسترعي الاهتمام والتطبيق.

وأكد أن هذه المشاريع التنموية يجب أن تجد طريقها إلى النور عبر المخطط الهيكلي للدولة الذي كان آخر صدور له في العام 2008، وهو يعنى بتحديد الأهداف والسياسات العمرانية للدولة مع الأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني، فتعداد السكان بلغ 3 ملايين نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلى أكثر من 5,5 ملايين في 2030، داعيا البلدية إلى العمل على تعديل المخطط الهيكلي ووضع تصور ورؤية مستقبلية وخصوصا في ظل تزايد الضغط على الخدمات العامة.

وأضاف أننا نرى في منطقة شرق أبراجا تضم 60 دورا، وهي قريبة من بعضها البعض وهذا يسبب ضغطا كبيرا سيتسبب في المشاكل قريبا، داعيا إلى التنسيق بين الجهات الحكومية والمجلس البلدي وإدارة المخطط الهيكلي بهذا الخصوص وتطوير الطرق والمجاري قبل العمل على تطوير القوانين، بالإضافة إلى إلزام أصحاب البناء بتوفير مواقف للسيارات بالطرق السليمة ووفق الاشتراطات الصحيحة.

بدوره، أكد عضو المجلس البلدي السابق د.عبدالكريم سليم أن القانون 2005/5 يحتوي على مثالب كبيرة وقد تم العمل به لدورتين، حيث عمل القانون على سلب الكثير من صلاحيات المجلس البلدي، وأعطى الصلاحية الكاملة للحكومة بإقرار ما تشاء حتى ولو كان هناك عدم توافق بين المجلس والحكومة.

وبيّن أنه إذا اتخذ القرار من قبل المجلس ولم يعتمده الوزير فلا معنى له، كما أنه إذا أصدر المجلس البلدي قرارا بعدم الموافقة على موضوع ما، فمن حق الوزير أن يصدر قرارا بالموافقة، وهذا يعني قصورا شديدا في الجانب التشريعي، متوقعا أن يتم تعديل القانون خلال السنوات القادمة.

● محمد راتب ●

العنزي: التنسيق مع «نفط الكويت» للتنازل عن الأراضي غير المستغلة لحل القضية الإسكانية

نايف العنزي

دعا مرشح الدائرة العاشرة لانتخابات المجلس البلدي نايف العنزي إلى حصر الأراضي غير المستغلة جغرافيا وتسليمها إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية لمعرفة كيفية توزيع الحصص الإسكانية على المستحقين، وذلك من خلال التنسيق مع شركة نفط الكويت لأخذ البيانات ذات الصلة في الأراضي التي تمتلكها ويمكن الاستغناء عنها وإضافتها في حصة الأراضي الصالحة للسكن.

وقال العنزي في تصريح صحافي إلى ان هناك العديد من الأراضي تحت سيطرة شركة نفط الكويت وهذا يعتبر جانبا ايجابيا لكونه المورد الأساس في الدولة، بيد ان هذه السيطرة أدت الى تفاقمها بشكل سلبي في القضية الاسكانية، داعيا مجلس الوزراء الى الايعاز بحصر الأراضي الممكن استغلالها كأراض سكنية لاسيما ان هذه القضية أصبحت متشعبة وبدأت تأخذ منحنى خطيرا، مشددا على ان هذا الأمر سيعمل على إزالة هذه المعضلة، مشيرا الى ضرورة اقتطاع نسبة من الأراضي المحجوزة من شركة النفط واستصلاحها وتحويلها الى أراض سكنية وهذا أمر ممكن ولكن يتطلب تنسيقا عاليا من جهات الدولة مع شركة نفط الكويت فضلا عن دعم هذه الحلول من قبل مجلس الوزراء.

وأشار الى انه من الحلول ايضا التي تساعد على التخلص من تراكم الطلبات الاسكانية زيادة نسبة البناء وتعتبر حلا فعليا للقضية الاسكانية، مشيرا الى ان زيادة البناء هذه تتمثل في زيادة عدد أدوار السكن وتوسعة المساحة وهناك الكثير من العوائل تريد تطبيق هذا المقترح، آخذا بعين الاعتبار اهمية وجود معايير لاعطاء هذه الزيادة بحيث تتوافق مع الخطط الاسكانية للحكومة.

الماص: تحرير الأراضي الحكومية للإسراع في حل الأزمة الإسكانية

تحت شعار «يدا بيد لخدمة بلدي» افتتح مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات المجلس البلدي المحامي خالد الماص مقره الانتخابي، مؤكدا ان السبب الرئيسي وراء خوضه انتخابات المجلس البلدي القضية الاسكانية التي تعد كابوس المواطنين والمواطنات. وقال الماص خلال الندوة التي أقامها مساء امس الأول بمناسبة افتتاح مقره الانتخابي بمنطقة الروضة، والتي شهدت حضورا لافتا من ناخبي الدائرة، ان قضية الاسكان تعد من أهم اختصاصات المجلس البلدي، والتي يجب ان تكون على رأس أولوياته في المرحلة المقبلة، فهناك مشكلة اسكانية حقيقية تؤرق المواطنين والمواطنات، في ظل تزايد غير مسبوق في عدد الطلبات الاسكانية والذي وصل الى 155 ألف طلب اسكاني.

خالد الماص

وأكد الماص ان حل القضية الاسكانية يكمن في فك الحصار الحكومي عن الأراضي، فيجب تحريرها، فلا يجوز ان نتحدث عن تنمية في ظل سيطرة الدولة على 95٪ من الأراضي، مشددا على ان الذي بيده حل مشكلة الاسكان هي الحكومة، التي جعلت أراضي الدولة تحت تصرف وزارتي النفط والدفاع. وتابع الماص: لقد آن الأوان لتحرير الأراضي، ويجب ان تتخلى الحكومة عن 1٪ من الأراضي المملوكة لها سنويا لصالح الرعاية السكنية، دون ان تضع شروطا مسبقة، منتقدا الاشتراط المسبق الذي وضعته وزارة للدفاع للتنازل عن جزء من أراضيها.